المؤتمر يتخذ قرارات حازمة لمواجهة تصعيد المشترك

□ علمت «الميثاق» من مصادر مطلعة أن اللجنة العامة اجتمعت السبت الماضي برئاسة الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الأمين العام، حيث وقفت أمام العديد من القضايا الوطنية والتطورات والمستجدات في الساحة على ضوء التصعيد الذي تقوم به أحزاب اللقاء المشترك ومخالفتها للقوانين والانظمة النافذة.

وقالت المصادر: إن اللجنة العامة أكدت على أهمية حشد كل الطاقات الوطنية والجهود الشعبية للوقوف أمام التحديات التي تواجه شعبنا وخصوصاً تلك المحاولات التي تسعى الى إثارة الفتن والترويج للدعوات الانفصالية والطائفية والمناطقية وغيرها من الدعوات التي تستهدف السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار ومكاسب الثورة اليمنية، وكذلك التصدي لحملات التحريض ضد العملية الانتخابية التي تعد جريمة انتخابية وفقاً للمادة (١٣٠) من قانون الانتخابات والقوانين الاخرى ذات الصلة.

وأكدت المصادر أن اللجنة العامة اتخذت قرارات حاسمة لمواجهة الخطوات التصعيدية التي أقدمت عليها أحزاب اللقاء المشترك مؤخراً والتي تؤكد ، بما لا يدع مجالاً للشك، أنها تهرب باتجاه تنفيذ أجندة أخرى خارجة عن المفهوم الديمقراطي.

وأوضحت المصادر أن المؤتمر الشعبي العام سيمضي وبتنسيق كامل مع كل الأحزاب والتنظيمات السياسية سواء المنضوية في إطار التحالف الوطني الديمقراطي أو أحزاب المعارضة الأخرى وكذلك مع جموع المستقلين والوطنيين نحو إنجاز الاستحقاق الانتخابي في موعده المحدد يوم ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م.. ولما فيه المصلحة الوطنية واحترام الدستور والقانون وارادة الناخبين.

عبروا عن انزعاجهم من الاعتداءات على اللجان

ارتياح أوروبي لسير عمل لجنة الانتخابات

■ أشاد الاتحاد الاوروبي باستيعاب اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لتوصيات الاتحاد تقرير الاتحاد المتضمن ملاحظات حول العملية الانتخابية وترجمتها في اللوائح والادلة الخاصة بالانتخابات البرلمانية القادمة في ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٩م.

وقال عبده الجندي رئيس قطاع الاعلام والتوعية الانتخابية باللجنة العليا لـ«المؤتمر نت» أن اجتماعاً عقد في مقر اللجنة العليا بحضور وفد اوروبي لمناقشة استيعاب توصيات التقرير والاجراءات التي نفذت في هذا المجال مؤكداً تطابق وجهات النظر حول كيفية استكمال استيعاب التوصيات والملاحظات.

مضيفاً : ان الوفد الاوروبي تفهم حاجة بعض التوصيات لتعديلات قانونية، حيث اعربوا عن ارتياحهم لسير عمل اللجنة في ترجمة التقرير.

كما عبر الوفد عن اقتناعه باجراءات اللجنة فيما يخص مراحل العملية الانتخابية وبالذات قيد وتعديل سجل الناخبين، منوهاً الى تواصله مع كافة القوى السياسية لتقريب وجهات النظر بين الاحزاب.

وقال الجندي: ان الاوروبيين عبروا عن انزعاجهم من الاعتداءات على اللجان الميدانية، مطالبين بتطبيق القانون ضد هذه الاعتداءات ومرتكبيها.

مليارا ن إجمالي ما أنفقته أحزاب المشترك لإفشال عملية القيد

■ قدر خبراء ومتخصصون اجمالي ما انفقته احزاب اللقاء المشترك من أموال لافشال عملية القيد والتسجيل باكثر من ٢ مليار..

وبينوا لـ«الميثاق» ان شراء الاسلحة المتوسطة والذخائر وكذلك ما تم صرفه من أموال لميليشياتهم والتي انتشرت في عشرات المراكز الانتخابية لتنفيذ تعليمات قيادات المشترك باستخدام كل أساليب العنف ضد اللجان الانتخابية لايقاف عملية القيد والتسجيل، اضافة الى ما تم صرفه من أموال مقابل طباعة المنشورات والشعارات والملصقات وشراء مكبرات الصوت، خلافاً لتكاليف أجور المواصلات والاتصالات والتغذية والنثريات وبدل السفر لقيادات المشترك وغير ذلك من الصرفيات الاخرى تجعل المبلغ أكثر من هذا الرقم بكثير.

وأكد الخبراء ان انفاق المشترك مبلغاً مهولاً كهذا في بضعة أيام جعل الشارع اليمني يتساءل عن مصدر تلك الأموال.. وماهي اهداف الجهات الممولة وما تبيته لليمن.

واعربوا عن استغرابهم لهذا البذخ المفرط للاموال المشبوهة من قبل قيادات المشترك، وتركيزهم في تسخيرها لاثارة الدعوات المناطقية والانفصالية واشاعة ثقافة الكراهية، اضافة الى شراء المزيد من الابواق الاعلامية التي تقوم بالترويج لثقافة الكراهية واستخدام شتى أساليب التضليل، مشيرين الى استخدام ميليشياتهم لكل أنواع العنف والارهاب ضد اللجان الانتخابية يؤكد ان لدى احزاب المشترك اجندة خارجية تسعى الى تنفيذها وفي مقدمتها الانقلاب على الديمقراطية ولم يستبعدوا ان يكون المشترك قد اختار فترة عملية القيد والتسجيل بداية تحرك لتنفيذ مخططه الانقلابي على الديمقراطية والشرعية الدستورية، خصوصاً بعد ان فشل عن تنفيذه اثناء فترة الحوار ونكثه لكل الاتفاقات التي ابرمها مع المؤتمر في سبيل تنفيذ هذا المخطط.

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

رؤية

ما يحدث وما يرافق العملية الانتخابية لا يؤثر إطلاقاً على توجهات الديمقراطية..

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

١٦ صفحة | أسبوعية- سياسية | السنة الخامسة والعشرون | العـدد (١٤٢٨) - الاثنين ٢٦ ذو القعدة ١٤٢٩هـ- الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨م | ٢٠ ريالاً

استهجن شائعة الاستقالة المزعومة

البركاني: المؤتمريون آثروا الوطن على أنفسهم.. و«المشترك» يعاني الانقسامات

■ صنعاء- «الميثاق» :

□ استهجن الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام للشئون السياسية والعلاقات الخارجية رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشيخ سلطان البركاني ما تناقلته بعض وسائل الاعلام عن تقديمه استقالته لرئيس الجمهورية وتفسيراتها بشأن الاستقالة المزعومة.

وقال الامين العام المساعد لـ«الميثاق»: اننا في المؤتمر الشعبي العام نملك مساحة كافية وواسعة لابداء الراي والنقاش مهما اختلفت وتباينت الآراء، وليس لدى المؤمنين بالمؤتمر والملتزمين به اي شيء مما أشارت اليه تلك الوسائل الاعلامية لان الحديث عن استقالات داخل المؤتمر ليس وارداً لاي من قياداته، مادام مكفولاً لها حق الحوار والنقاش، ناهيك عن قيادي في المؤتمر ويتبوأ مناصب رئيسية فيه ان يكون واحداً من العاجزين عن اداء مهامهم او ان يجد في الاستقالة مخرجاً له.

وأكد البركاني ايمانه وقناعته بالمؤتمر بقيادة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وارتباطه الوثيق بجميع قيادات المؤتمر كما ان امناء عموميه اكبر بكثير من ان تعتقد اي وسيلة اعلامية ان البركاني سيلجأ للهروب من تحمل مسئولياته او اللجوء لما يسمونه استقالة.

وفند الامين العام المساعد تلك الاشاعات واوضح قائلاً: كان عليهم ان يدركوا ان اليوم التالي للموعد الذي حددوه لتقديم الاستقالة كنت مع فخامة الاخ الرئيس في زيارة مشروع الغاز الاستراتيجي في بلحاف، وحضرت اجتماعات الامانة العامة واللجنة العامة على مدى الايام التالية لمرافقتي الرئيس كما راست لجاناً مختلفة كلفت برئاستها، ولو كنت واحداً من العاجزين وصدقت نبوءتهم باني قدمت الاستقالة لكنت اما محتجباً او غائباً عن ممارسة مهامي على الاقل..

وأبدى البركاني استغرابه الشديد من الاكاذيب التي تتحدث عن ان القائم باعمال الامين العام السابق للمؤتمر الاستاذ عبدالرحمن الاكوع ومعه الامناء المساعدون الاساتذة صادق امين ابوراس ويحيى الراعي وسلطان البركاني ذهبوا شاكين رئيس الدائرة المالية الاخ محمد دويد الى فخامة الاخ الرئيس، فيما ان الاصل في تعيين رؤساء الدوائر هو من مهام الامين العام والامناء المساعدين وهم لايحتاجون الى شكوى واذا ما تبين للامين العام ومساعديه الحاجة الى تعيين رئيس دائرة فان ذلك من حقهم ومن حق الامين العام اصدار قرار التعيين.

وقال : ولكي تصحو تلك الوسائل الاعلامية من غفوتها اذكرهم بانني مسئول عن الشئون السياسية والعلاقات الخارجية وليس عن الاعلام والفكر والثقافة، إلا اذا كانت كتاباتهم تلك هي كتابات ليلية فاننا نعذرهم.

□ ..... البقية ص٣

بن دغر: المؤتمر يدعم وصول المرأة إلى البرلمان

■ صنعاء - «الميثاق» :

□ أكد الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام لقطاع الفكر والثقافة والاعلام والتوجيه والارشاد الدكتور احمد عبيد بن دغر التزام المؤتمر بعقد الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر في ٢٧أبريل القادم، في اجواء ديمقراطية وبمشاركة شعبية ووطنية وسياسية واسعة.. واشار بن دغر خلال لقائه شان كارل عضو نادي مدريد وأروى شبائكي منسقة مشاريع دعم الديمقراطية في الدول النامية بالنادي الثلاثاء الماضي الى التزام المؤتمر بالقيم الديمقراطية التي آمن بها ومضى عليها طوال تاريخه السياسي وتحت قيادة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

وشدد بن دغر على أهمية دعم المرأة اليمنية كمرشحة لخوض الانتخابات البرلمانية وأكد رغبة المؤتمر في تفعيل الدور السياسي للمرأة وضمان مشاركتها في الانتخابات القادمة ودعم وصولها الى البرلمان القادم..

وقال : ان هذا الاتجاه من اولويات القيادة السياسية والمؤتمر الذي دفع المرأة الى مناصب عليا في الدولة وفي الحكومة الحالية والحكومات السابقة، ومكنها من ان تحتل منصب سفير بالاضافة الى وجودها في مواقع مهمة في المؤسسات العامة المدنية منها والعسكرية.

واشار الى دور المنظمات الدولية الداعمة للتجربة الديمقراطية في اليمن،

□ ..... البقية ص٣

الشائف: من المستحيل اجراء انتخابات نيابية ومحلية متزامنة

■ عبر عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بمجلس النواب الشيخ محمد بن ناجي الشائف عن استغرابه من المواقف المتناقضة لأحزاب اللقاء المشترك حيال الاستحقاقات الدستورية.

وفي إشارة إلى موقفهم من إقرار البرلمان أمس لتعديل قانون السلطة المحلية والتمديد للمجالس المحلية،قال الشيخ الشائف: كم كنا نتمنى إن كان هذا الحرص على المواعيد الزمنية للاستحقاقات الدستورية الذي يدعونه يتعلق بالموعد الدستوري للانتخابات النيابية -الرابعة المقرر ان تشهدها اليمن في ابريل ٢٠٠٩م - التي يحاولون تعطيل إجراءها ويطالبون بتاجيلها.

وأضاف: لكن الأخوة في المشترك يريدون ما يرغبون فيه فقط، ويطالبون بالمستحيل.

مؤكداً استحالة إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية بشكل متزامن من الناحية الفنية.وقال: وهذا يعرفه الأخوة في المشترك وغيرهم، ويعرفون انه لا يمكن لاي لجنة انتخابات أيا كانت ان تجري انتخابات محلية ونيابية في آن واحد، لمبررات فنية، فالمركز يصبح دائرة، والمديرية تصبح دائرة، أما في الانتخابات النيابية فالمديريات تتحول إلى دائرتين أو ثلاث دوائر والعكس، وهذا يعني استحالة إجراء الانتخابات النيابية والمحلية معاً.

وجدد الشيخ الشائف التاكيد على أن المشترك لا يريد الانتخابات، وقال: لو دعيناهم لاجراء الانتخابات المحلية غداً لرفضوا ذلك لانهم يعرفون وزنهم لدى الشارع، وفي اوساط الناخبين، واكبر دليل على ذلك وليس ببعيد نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت قبل عامين.

وتساءل الشيخ الشائف: من انقلب على الديمقراطية.. هل هو الذي يطالب بإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وفي موعدها المحدد، أم الذي يطالب بتأجيلها..؟! وقال نحن طالبنا بأن تجرى الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد، وهم يطالبون بالتأجيل.

□ ..... البقية ص٣

خطباء «الاصلاح» يحرضون على العنف ضد اللجان الانتخابية

■ شن خطباء ينتمون لحزب «الإصلاح» حملة تحريض ضد لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين تزامناً مع حملات التحريض السياسي والإعلامي التي تشنها قيادات أحزاب المشترك ضد اللجان الانتخابية.

وفيما تحظر القوانين استخدام منابر المساجد لأغراض سياسية فقد شن خطباء اصلاحيون في محافظة مارب حملة تحريض منظمة ضد اللجان الانتخابية، داعين إلى طرد اللجان ومهاجمة السلطات.

وقالت مصادر محلية إن خطيب جامع هائل في مدينة مارب حول خطبة يوم الجمعة الماضية إلى محاضرة سياسية داعياً جموع المصلين إلى مقاطعة الانتخابات، محرضاً إياهم على استخدام كل وسائل المواجهة ضد تلك اللجان.

وعلى ذات الصعيد اطلاق عدد من خطباء المساجد في محافظة لحج فتوى زعموا فيها ان الانتخابات فتنة وحرضوا جمهور المصلين على طرد اللجان الانتخابية..

رئيس الدائرة القانونية بالمؤتمر:

جرائم «المشترك» تستوجب حل أحزابه

■ «الميثاق» : خاص

● اعتبر رئيس دائرة الشئون القانونية بالمؤتمر الشعبي العام الاخ ناصر محمد العطار أن الجرائم الجسيمة التي تقترفها القيادات المتنفذة في احزاب اللقاء المشترك بهدف اعاقة عملية القيد والتسجيل ومنع المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية، تستوجب توقيع العقوبات القانونية على تلك الاحزاب وقياداتها ومنفذي تلك الجرائم.

وقال العطار -في مقال ينشر نصه «ص٥»- انه ينبغي قانوناً ايقاف نشاط الحزب او حله وفقاً لنص المادتين ٣٣ و٣٤ من قانون الاحزاب وذلك لارتكاب الجرائم المحددة بنص المادة ٣٣، وحرمان الاحزاب المخالفة من المشاركة في الانتخابات التي تسببت في عرقلتها او تعطيلها وتحميلها نفقات وتكاليف اعادة تلك الأعمال وفقاً لنص المادة (١٣٠) من قانون الانتخابات، كما يعاقب مرتكبو تلك الجرائم بالحبس لمدد قد تصل الى اكثر من عامين اضافة الى العقوبات المنصوص عليها في قوانين أخرى وفقاً لنص المواد (١٢٧و١٣٧) من قانون الانتخابات.

واكد العطار ان احزاب «المشترك» قامت بالتحريض على العنف والتمرد وعدم الانقياد للدستور والقوانين النافذة والسب والتجريح لسلطات الدولة واعضائها منفردين او مجتمعين بالاضافة الى السب والتجريح للمؤتمر الشعبي العام وبقية الاحزاب، كما قامت بالتخطيط والاعداد والتنفيذ لأعمال تشكل جرائم جسيمة تمثلت في الاعتداء بالرصاص والتقطع لبعض اللجان الانتخابية والاعتداء بالتهديد والضرب، وقطع الطرق ومنع تنقل اللجان الانتخابية والمواطنين في بعض المناطق وأطلاق النار ورمي المتفجرات على بعض مقرات اللجان الفرعية. وأوضح ان جرائم النشر احتلت المرتبة الاولى في القذف والتجريح والاهانة والتحريض على العنف وقد بلغت اكثر من ٥٠٠ جريمة في الفترة من اغسطس ٢٠٠٨ وحتى اليوم.

تسجيل أكثر من مليون ناخب وناخبة

■ ارتفع عدد المسجلين في جداول الناخبين حتى مساء أمس الاحد الى اكثر من (٩٠٠) الف ناخب وناخبة جدد في حين شارفت اللجان الانتخابية الفرعية على انجاز مهامها غداً الثلاثاء وتشهد مختلف المراكز الانتخابية العاملة اكثر من (٥٥٠٠) مركز تدفقاً كبيراً لاعداد الراغبين في القيد والتسجيل. وفي السياق ذاته جددت لجنة الانتخابات دعوتها للمواطنين الذين لم يتمكنوا من تسجيل اسمائهم باغتنام الفرصة المتبقية لعملية القيد والتسجيل ونقل الموطن الانتخابي والحصول على بطاقة انتخابية (بدل فاقد) التي ستنتهي الساعة السادسة من مساء يوم غد الثلاثاء، كما دعت الاحزاب والتنظيمات السياسية الى حث المواطنين على تسجيل اسمائهم وضمان حقوقهم الدستورية. وتوقعت مصادر مطلعة ان يتجاوز عدد المسجلين حتى موعد إغلاق عملية القيد والتسجيل اكثر من مليون ناخب وناخبة..

تخصيص 673 مليارا لمشاريع البرنامج الاستثماري لعام 2009

■ صنعاء - خاص

□ قدرت مخصصات مشاريع البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٩م بمبلغ ٦٧٣مليارا و١٩مليونا و٦٧٩الف ريال بزيادة عن تقديرات البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٨م بمبلغ ٧ مليارات و٤٦مليونا و٥٤٥الف ريال وبنسبة ١,٠٦٪.

وأظهر البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٩م حصلت عليه «الميثاق» ان تقديرات النفقات الرأسمالية والاستثمارية للبرنامج الاستثماري توزعت على مشاريع الجهاز الاداري للدولة بمبلغ ٣٥٠ مليارا و٦٣٣مليونا و٨٨٧الف ريال، والوحدات الاقتصادية بمبلغ ٢٢١ مليارا و٤٦٣مليونا و٣٨٤الف ريال، والسلطة المحلية بمبلغ ٥٨ مليارا و١٦٣مليونا و٥٤٠الف ريال، والموازنات المستقلة والصناديق بمبلغ ٤٢مليارا و٧٥٨مليونا و٨٦٨الف ريال.

وعلى مستوى القطاعات استحوذت قطاعات البنى التحتية على مبلغ ٣٢٥مليارا و١٦مليونا و٦٥الف ريال وبنسبة ٤٨,٢٧٪ من اجمالي مخصصات البرنامج الاستثماري تليها قطاعات الادارة والخدمات الحكومية بمبلغ ١٧٤مليارا و٦٥١مليونا و٤٠٥الاف ريال وبنسبة ٢٦٪ وقطاعات التنمية البشرية

□ ..... البقية ص٣

غزة.. الحصار يطوّق الأمة

■ تستمر مأساة غزة مع استمرار الحصار عليها من قبل العدو الصهيوني الذي قطع كافة الامدادات عنها لليوم العشرين على التوالي.

وتاتي معاناة سكان غزة في ظل غياب اي تحرك رسمي فاعل لإنهاء الحصار.. هذا وأعلنت تل ابيب أمس أنها ستبقي على اغلاق كافة معابر غزة بدعوى استمرار اطلاق صواريخ من القطاع باتجاه البلدات الاسرائيلية. يذكر ان مطاحن الدقيق في غزة بدأت استخدام الحبوب المخصصة للحيوانات والطيور لتقديمه للمواطنين بعد نفاذ القمح بالاضافة الى ان حياة كثير من المرضى معرضة للخطر جراء غياب الأدوية في المستشفيات.